

---

# منتدى الصناعيين ٢٠١٥ ( الصناعة الوطنية تحديات وتطلعات )

الأستاذ / مازن الحماد



---

فريق متابعات المنافسات والمشتريات الحكومية

فكرة أصبحت واقعاً

## نُبذة:

\* شُكِّل فريق عمل متابعة المنافسات والمشتريات الحكومية تحت مظلة مجلس الغرف السعودية، بموارد ذاتية من قبل أعضائه، ويباشِر الفريق مهامه تحت إشراف مباشر من سعادة الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله الزامل، وعضوية عدد من الصناعيين والمصانع الرائدة في المملكة العربية السعودية.

\* استعان فريق العمل بمكتب أحمد العثمان الحقيّل للمحاماة والاستشارات القانونية، ليقوم بدوره في إعداد الدراسات والخطابات والتواصل مع الجهات ذات الصلة لتفعيل مبدأ إعطاء الأولوية ونسبة الأفضلية المُقررة نظاماً.

# النظام الأساسي الذي يستمد الفريق منه الأعمال

١. نظام تأمين مشتريات الحكومة وتنفيذ مشروعاتها وأعمالها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٤) في ١٣٩٧هـ، حيث نصّ في الفقرة (هـ) من المادة الأولى على " تفضيل المصنوعات والمنتجات ذات المنشأ السعودي على غيرها من مثيلاتها الأجنبية متى كانت مُحققة للغرض الذي تقرر التأمين من أجله، ولو كانت تقل في المواصفات عن مثيلاتها الأجنبية "
٢. المرسوم الملكي الكريم رقم م/٥٨ وتاريخ ١٤٢٧/٠٩/٠٤هـ تأكيد المنظم على تلك الحماية والأفضلية في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي وذلك في المادة الخامسة منه، وكذا في المادة الثانية من اللائحة التنفيذية من النظام المذكور .
٣. قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٩ وتاريخ ١٤٢٧/٠٦/٢٥هـ تضمنت القواعد التزاماً يقع على عاتق الأجهزة الحكومية والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن (٥١%) من رأس مالها بوجوب إعطاء المنتجات الوطنية أفضلية في الأسعار عن مثيلاتها من المنتجات الأجنبية بنسبة لا تقل عن (١٠%)، وعن مثيلاتها من المنتجات ذات المنشأ الوطني بنسبة لا تزيد عن (٥%)، وفي حال عدم توفر المنتج الوطني إعطاء المنتجات ذات المنشأ الوطني أفضلية (١٠%) عن مثيلاتها من المنتجات الأجنبية .

## أهداف الفريق

- \* العمل على تفعيل مبدأ إعطاء الأولوية ونسبة الأفضلية للمنتجات والصناعات الوطنية في المشاريع.
- \* تحويل المملكة العربية السعودية من مجتمع مستورد ومستهلك إلى مجتمع منتج ومصدر وللاعب في الاقتصاد العالمي.
- \* تحقيق مقصود المنظم في إحلال المصنوعات والمنتجات الوطنية محل غيرها ذات المنشأ الأجنبي.
- \* إعداد الدراسات بشأن الأنظمة واللوائح والتعاميم ذات الصلة بحماية المنتجات الوطنية والعقود الإدارية وغيرها.
- \* عقد اجتماعات دورية مع كافة أعضاء الفريق والاستشاريين ووضع خطط عمل بشكل مستمر

- 
- \* التواصل مع الأجهزة الحكومية والشركات التي تساهم فيها الحكومة والاجتماع مع أصحاب القرار بشأن إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية.
  - \* إيجاد فرص عمل للشباب السعودي والمساهمة الجادة في إيجاد حلول ناجعة لمشكلة البطالة.
  - \* العمل على تضمين مواصفات وشروط المنافسات التي يتم طرحها والعقود التي تبرمها الأجهزة الحكومية والشركات التي تسهم فيها الحكومة.
  - \* تلقي الشكاوى ومخاطبة الجهات التي لم تفعل مبدأ الأولوية واتخاذ الإجراءات النظامية.
  - \* السعي نحو متابعة المشاريع من خلال الاستعانة بخبراء ومهندسين لمواجهة أي مخالفات قد تحدث.

## إنجازات

\* التواصل مع العديد من الجهات الحكومية والأهلية للمطالبة بإعطاء المنتجات والمصنوعات الوطنية الأولوية والأفضلية، ومن ضمنها:

- وزارة الداخلية.
- وزارة المالية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- وزارة الصحة.
- وزارة التجارة والصناعة.
- أرامكو السعودية.

# إنجازات

\* حصول فريق العمل على دعم من قبل وزارة المالية.

\* تأكيد الجهات الحكومية والشركات التي تسهم فيها الحكومة على التزامها بإعطاء الأولوية للمنتجات والوطنية، ومنها:

أ. خطاب صاحب السمو مساعد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام لشؤون الطيران المدني

ب. خطاب سعادة الرئيس التنفيذي لشركة معادن

ج. خطاب سعادة الرئيس التنفيذي لشركة السعودية للكهرباء.

د. خطاب سعادة الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات السعودية.

هـ. خطاب سعادة وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير.

و. خطاب سعادة نائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية والعضو المنتدب.



## إنجازات

\* الاجتماع مع أصحاب القرار في الجهات ذات الصلة لمناقشة إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية، ومنها:

- أ. الاجتماع مع وزير الإسكان .
- ب. الاجتماع مع سعادة نائب مدير عام الإدارة الفنية في صندوق السعودي للتنمية .
- ج. الاجتماع مع شركة سابك .
- د. العمل مع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن» ، من أجل انجاز ورشة عمل .
- هـ. الاجتماع مع معالي وزير الاقتصاد .
- و. الاجتماع مع معالي وزير التجارة والصناعة .
- ي. مخاطبة شركة أرامكو السعودية، وعقد عدة اجتماعات مع كبار مسؤوليها التنفيذيين .

## إنجازات

---

\* تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات ذات الصلة.

\* استطاع فريق العمل تفعيل نسبة الأفضلية المنصوص عليها في القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني.

## تجارب دولية

---

هناك عددٌ من الدول التي سعت إلى دعم وتعزيز صناعاتها وعلى الأخص الصغيرة والمتوسطة وتوفير حوافز لتلك الصناعات، ومن بين تلك الدول اليابان والهند وغيرها، والتي أعطت لتلك الصناعات الأولوية في الحصول على العقود الحكومية، واتبعت سياسة تفضيل شراء المنتجات الوطنية.

---

شُكْرًا لِحَسَنِ إِسْتِمَاعِكُمْ